العدد الثاني - أغسطس 2021

الإنتخابات الليبية

إشكاليات وتحديات متكررة

تحليلات استراتيجية

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مجموعة عمل ليبيا

لواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رئيس مجموعة عمل ليبيا

المحرر العام

أحمد عليبة

المحرر التنفيذي

بلال منظور

الباحثون

محمود قاسم

محمد حسن

حسين عبد الراضي

إخراج فني

عبد المنعم أبو طالب

النقاط الرئيسية:

- هناك سيناريوهان بشأن المعضلة الدستورية، أولًا: عدم حدوث انفراجة فى معضلة «القاعدة الدستورية» فى الأفق المنظور ، وستتوقف على إمكانية التوصل لصفقة شاملة بين الأطراف المتصارعة. ثانيًا: استمرار الوضع على ما هو عليه، ما سيؤدي إلى انتكاسة لمسار العملية السياسية الانتقالية برمتها.

- يتم النظر لعملية الانتخابات فى ليبيا من منظور الوصول إلى الصندوق الانتخابي فقط. إذ لا تعكس أجواء تنافس سياسي بقدر ما تعكس صراع سياسي قررت أطرافه التصويت عبر الصندوق باعتباره آلية للحكم على نجاح طرف وفشل الأخر ، من خلال إعادة إنتاج الصراع.

- رغم وجود إرادة لدى المفوضية لإجراء الانتخابات في موعدها، إلا أن ضغوطات

هل من توافق ليبي حول عملية الإنتخابات؟

لا يزال الحل السياسى الذى ينشده الشعب الليبى ممكنًا، رغم القناعة بصعوبته إلا أنه ليس مستحيلًا ولاتزال هناك فرص متاحة لهذا الحل من خلال معادلة واضحة تتمثل فى إرادة الليبيين وإرادة كل من يتولى المسئولية فى هذا الوقت الحرج، ولا أشك لحظة فى وطنية الجميع ولكن هذه الوطنية وحدها لا تكفى وإنما لابد أن تكون مشفوعة بإرادة حديدية قادرة على أن تنقل ليبيا إلى المرحلة الجديدة التى ينشدها كل ليبى مخلص .

كما لازالت الفرص قائمة ولابد أن تسير الأمور نحو مسار التغيير إلى الأفضل أما أن تتواصل الخلافات وتستمر الصراعات والمراهنة على مستقبل الشعب الليبى فسوف تتضائل الفرص والإمكانيات بل قد لا تعود مرة أخرى . فالأزمة الليبية لن ينجح فى حلها إلا الشعب الليبى نفسه فهو وحده الذى يستطيع أن ينفذ خريطة الطريق التى تقود إلى الإنتخابات، تلك الوسيلة التى من المفترض أن تقود إلى عملية تغيير حقيقى فى المشهد الليبى، ليس ذلك فقط وإنما نؤكد على أن الليبيين هم أكبر وأهم الأطراف التى تستطيع أن تضع حدًا للتدخلات الأجنبية التى لن تبحث إلا عن مصالحها فى المقام الأول.

ومن ثم فإن دور الليبيين يفوق كافة الأدوار الخارجية لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى أمن ووحدة وإستقرار بلادهم ويكفى عقد من الزمان شهدت فيه الشقيقة ليبيا كافة أنواع الانقسام والتشتت والاجتماعات المكثفة دون نتائج إيجابية وتصارع المصالح الخاصة والسعى إلى مكاسب وهمية.

صراع الإرادات الليبية ومعضلة القاعدة الدستورية

وفقًا للجدول الزمني لخريطة الطريق السياسية للمرحلة الانتقالية الحالية فى ليبيا، لم يعد متبقيًا سوي أقل من خمسة أشهر على موعد إجراء الانتخابات المقررة فى 24 ديسمبر 2021. وبينما أعطت الإجراءات التي اتخذتها المفوضية العليا للانتخابات بفتح قاعدة تسجيل الناخبين تفاؤلًا بشأن الاستعدادات لمسار العملية الانتخابية، إلا أن المعطيات السياسية تشير إلى استمرار الإخفاق فى حل معضلة «القاعدة الدستورية»، بل إن تعدد آليات ومحطات حلحلة تلك المعضلة، حيث تدحرجت من اللجنة القانونية المنبثقة عن الملتقي السياسي إلى الملتقي ذاته ثم البرلمان بالتوازي مع لجنة «التوافقات السياسية» المنبثقة عن الملتقي أيضًا، ومن جنيف إلى ليبيا إلى إيطاليا، دون تقديم مخرجات، ضاعف من حالة الاحباط بشأن الخروج من هذا المأزق السياسي الذي يلقي بتداعياته على مجمل العملية السياسية.

خيارات صعبة: هناك أربع أطروحات بشأن عملية اعتماد قاعدة دستورية للانتخابات، يتعلق بعضها بأولوية إجراء استحقاق قبل الأخر، فهل يتم إجراء الاستفتاء على «مشروع الدستور» قبل الانتخابات. لكن هذا الطرح مقيد بالمخاوف من النتائج، لاسيما فى حال تم التصويت عليه بـ«لا»، سيتجدد الجدل السياسي بشأن آلية معالجة نص المشروع الدستوري، فضلًا عن ضغوط الوقت فى ظل ضيق الهامش الزمني مع التقييد بعملية إجراء الانتخابات فى موعدها. فى المقابل، هناك تيار أخر يري أن نص المشروع الدستوري

عامل الوقت وافتقار المتطلبات اللوجيستية وغياب الأطر القانونية وتراجع البنى التحتية قد تمثل جميعها عوائق جوهرية أمام مسار الانتخابات المقبلة.

- تمثل الاعتبارات الأمنية معوقات رئيسية تمس مسار الانتخابات المرجوة، باعتبارها حجر الأساس لإنهاء المرحلة الانتقالية التي حولت ليبيا لمنصة تهديد مكتملة الأركان لدول الجوار.

- يتبلور مستقبل العملية السياسية الليبية في الرؤية الأممية والدولية كونه مسارًا يحظى بدعم مكثف لإنجاز الاستحقاقات التي تفاهم الليبيون عليها وترجمتها خارطة الطريق الأممية. وأن المجتمع الدولي سيتجه لإحباط كافة مساعي التعطيل والتأجيل، والمساومات المهددة لإنجاح تلك الاستحقاقات.

يتطلب معالجة بشكل استباقي قبيل الذهاب إلى التصويت وهو ما لم تتفق عليه اللجنة القانونية التي تشكلت فى هذا الصدد. وهناك طرح ثالث يتبني القفز على هذه المعضلة من خلال الانتخابات أولاً يليها إجراء عملية الاستفتاء على الدستور. وطرح رابع يتبني الفصل بين الانتخابات الرئاسية والتشريعة، على أن تجري الرئاسية أولاً قبل التشريعة، وأظهر هذا الطرح إشكالية جديدة تتعلق بآلية اختيار الرئيس وصلاحياته، فضلًا عن النص الخاص بالقسم الدستوري وما اذا كان يتضمن «الإخلاص لثورة فبراير « أم يكتفي بـ«الإخلاص للوطن».

حلقة مفرغة: تكشف محصلة هذه الخيارات - المشار إليها سلفًا - عن معضلات ذات طابع قانوني وإجرائي، لكن الرئيسية تكمن فى «صراع الإرادات» بين القوي المنخرطة فى آليات العملية السياسية. فالأداء السياسي لتلك المكونات يعكس أدوار لجماعات مصالح لديها مشروعاتها الخاصة فى المقام الأول، ولا يوجد قواسم مشتركة بين كافة تلك المشروعات، ما يتسبب فى استمرار الخلافات فيما بينهم، وبالتالى تتكاثر الآليات دون نتائج. فعلى سبيل المثال فى مرحلة ما قبل ظهور لجنة «التوافقات السياسية» كان يتم التعامل مع «اللجنة القانونية» على أنها لجنة للتوفيق بين القوي المصرة على تمرير «مشروع الدستور» الذي أعدته الهيئة الدستورية، واللجنة البرلمانية الرافضة له، كما أن اللجنة البرلمانية التي توجهت إلى إيطاليا لإيجاد مخرج من هذا المأزق هي لجنة مختلفة تمامًا عن تلك اللجنة البرلمانية، وبالتبعية لجنة التوافقات السياسية لجنة مختلفة عن اللجنة القانونية. إلى جانب ذلك، فإن مع تعدد المحطات تتوالد إشكاليات جديدة، فمع تشكيل البرلمان لجنة «إيطاليا»، رفض المجلس الأعلي للدولة هذه الصيغة معتبرًا أن البرلمان ليس له الحق فى الانفراد بهذا الأمر ، وفى هذا السياق تدخلت البعثة الأممية لدي ليبيا مطالبة بتوافق بين المجلس الأعلي والبرلمان، فى حين أنه من الصعوبة بمكان إيجاد هذا التوافق لعوامل عديدة يظل أبرزها صعوبة التوافق بين الرئاسات فى المجلسين (البرلمان والأعلي للدولة).

التدخلات الخارجية: شكليًا هناك إجماع دولي وإقليمي من جانب القوي المنخرطة فى الملف الليبي على ضرورة الالتزام بالسقف الزمني للمرحلة الانتقالية واجراء الانتخابات فى موعدها، وكذلك على مستوي الفاعلين المحليين هناك الإجماع ذاته من الناحية الشكلية أيضًا، لكن عمليًا لا يبدي أي طرف استعداده لتقديم تنازلات أو مرونة للخروج من المأزق الدستوري الراهن. فالقوي الدولية تتحجج بأن الليبين هم أصحاب المصلحة وبالتالى يتعين عليهم

التوافق سياسيًا للخروج من هذا المأزق، بينما فى الكواليس يبدو الأمر مختلفًا، ومن المؤكد أن القوي الدولية باتت تدرك طبيعة موازين القوي السياسية وبالتالي ملامح الخريطة السياسية فى حال إجراء الانتخابات. وعليه تسعي تلك القوي إلى استبعاد البعض ودعم البعض، وقد ظهرت هذه المعضلة بوضوح فى قضية ترشيح العسكريين للرئاسة، فهناك قوي دولية ترفض المبدأ وأخري تؤيده، بناء على نظرتها لمصالحها المستقبلية فى ليبيا.

وفى الأخير، من المرجح أن هناك سيناريوهان محتملان فى هذا الإطار، الأول : سيناريو الصفقة، فعلى الأرجح لن تحدث انفراجة فى معضلة « القاعدة الدستورية» فى الأفق المنظور فى ظل حسابات الأطراف السياسية الراهنة، على اعتبار أن الانتخابات تشكل العتبة السياسية لإنفاذ المشروعات السياسية والمصالح المستقبلية للقوي المحلية والدولية، ومن غير المتوقع حدوث انفراجة قبل أن يحدث متغير فى طبيعة هذه المعادلة، ما يعني أن الخروج من المأزق الدستوري لتجاوز عقبة الانسداد السياسي الراهن سيتوقف على إمكانية التوصل لصفقة شاملة بين الاطراف المتصارعة أولاً، ثم تنعكس لاحقًا فى الإجراء الذي سيتم القبول به كصيغة سياسية وقانونية للخروج من هذا المأزق. أما السيناريو الثاني: فهو استمرار الوضع على ما هو عليه، ما سيؤدي إلى انتكاسة لمسار العملية السياسية الانتقالية برمتها، فى ظل تعارض الإرادات السياسية، وهو سيناريو يتضمن خيارات صعبة، منها العودة إلى مربع التوتر الأمني والسياسي أكثر مما هو عليه.

الخبرة الليبية فى التعامل مع الانتخابات

لم تتشكل خبرة ليبية يمكن الاعتداد بها، فعلى مدار ما يزيد علي 10 سنوات أجريت انتخابات مرتين، الأولي عام 2012 لانتخاب المؤتمر الوطني العام، كهيئة تشريعة فى البلاد مكونة من حوالى 200 عضو، تضمنت مشاركات حزبية ومستقلين، 120 منهم بالنظام الفردي و80 عبر القوائم المغلقة من الكيانات السياسية في الدوائر الانتخابية المُخصصة لذلك، وأجريت هذه الانتخابات فى ظل بيئة من الفوضي الأمنية والسياسية. والمرة الثانية فى يونيو 2014 حينما انتخب البرلمان الحالي وخاض جميع مرشحية الانتخابات كمستقلين، فى تجربة مغايرة تمامًا عن التجربة السابقة، كما أن نسبة التصويت على الانتخابات التي شكلت هذا البرلمان لم تزد عن 18%، فى حين كانت نسبة التصويت التي جاءت بالمؤتمر الوطني حوالى 60% تقريبًا، وأظهرت النتائج

عدم حصول الإسلامين على حصة وازنة فى البرلمان، لذا انقلبوا عليه وتشكل ما يعرف بائتلاف فجر ليبيا بقيادة تنظيم الإخوان المسلمين، وأصبح الائتلاف السياسي ظلًا للمليشيات والفصائل المسلحة الليبية. وفى خضم حالة الانقسام والتوترات التي واكبت تلك الانتخابات، قضت المحكمة العليا فى طرابلس ببطلان الإعلان الدستوري الذي أنتج قانون الانتخابات، لكن هذا الحكم عزز من حالة الانقسام السياسي والأمني، فقد إصرت فصائل فجر ليبيا المسلحة على تنفيذه، بينما تجاهله البرلمان والقوي الدولية والإقليمية.

تعكس هذه المؤشرات دلالات عديدة، منها عزوف الليبين عن العملية السياسية فى ظل مراحل الفوضي والانقسام السياسي، فعلى سبيل المثال هناك مدن لم تشهد عملية انتخابية بالأساس مثل درنة التي كانت تشهد أنذاك مرحلة سيطرة تنظيمات متطرفة عليها، كذلك مناطق فى الجنوب مثل الكفرة وسبها، وتقريبًا كان ثلث القاعدة الانتخابية خارج منظومة العملية الانتخابية. كذلك تتجة القوي الخاسرة فى الانتخابات إلى عدم القبول بالنتائج وتلجأ إلى إنشاء كيانات موازية، ويلعب السلاح دورا رئيسيًا فى هذه العملية، على نحو ما شهدته مرحلة « فجر ليبيا»، حيث يتم الاحتكام إليها فى حل رفض الاحتكام للصندوق الانتخابي. أضف إلى ذلك الجدل الدائم بشأن مشروعية مرجعيات العملية السياسية، وبالتالي لم تكن هناك فرصة حقيقية لعملية تداول السلطة.

فى خلفية الصراعات الليبية المتكررة عبر المسارات الانتقالية المتعددة، يشكل البعد الإيديولوجي عاملًا هامًا وحاكمًا. ففى الانتخابات الأولي، فاز الليبراليون بنحو 39 %، بينما حصل الإسلاميون على 13 % فقط فى الانتخابات الثانية، ما يشير إلى تقلص قاعدة الإسلاميين. لكن بخلاف تلك التوجهات، لم تفرز العملية السياسية حكومات ذات ثقل، كما أنه لم يكن هناك برنامج سياسي واضح لمرحلة ما بعد سقوط النظام، فالانتخابات لم تكن سوى سلم لوصول الأطراف إلى السلطة، فى الوقت الذي كانت فيه موازين القوي تميل لصالح الإسلاميين الذين يهيمنون على السلاح، فكان من الطبيعي أن تتموضع هذه القوي بعيدًا عن المنطقة التي شهدت تشكل الجيش الوطني الليبي، الذي أعاد تنظيم الأوضاع فى منطقة الشرق، بالإضافة إلى إطلاق حملات لمكافحة التنظيمات المتطرفة (داعش والقاعدة).

الانقاسمات الأفقية والرأسية التي طغت على الساحة الليبية، فمع تشكل حكومتان فى الشرق وأخري فى الغرب، كانت انعكاسًا لانقسام جهوي، تحكمة عقلية المنتصر والمهزوم فى الثورة، حيث نظرت قوي غرب ليبيا لاسيما مصراته والتي تعتبر نفسها خزان الثورة ضد النظام السابق إلى

شرق البلاد على أنها تمثل القوي المنهزة فى الثورة، فضلًا عن النظر بأن المجتمع في برقة وفزان والتي يغلب عليهما الطابع القبلي على أنها لم تشهد عملية الانتقال الحضاري التي شهدها إقليم طرابلس، ومع وجود البرلمان فى الشرق والجيش الوطني، بات المشهد أكثر تعقيدًا، فى ظل النظرة إلى أن الشرق تاريخيًا كان يمثل ثقل تلك المؤسسات. فالجيش الليبي الذي تشكل فى العهد الملكي هو نفسه الذي قاد الثورة الليبية، وبالتالي لم يعد مقبولًا لدي القوي التي تعتبر نفسها تمثل ثقل الثورة في الغرب أن يعاد تموضع ثقل المؤسسات في شرق البلاد مرة أخري.

كان هناك طرح أقل حضورًا لكن يمثله تيار قائم على الساحة يري فى الفيدرالية حلًا لهذه الإشكالية، فالسلطة المركزية من وجهة نظر هذا التيار كانت نقمة على الليبيين، كذلك فإن صراع شرق - غرب تسبب فى ظلم إقليم الجنوب (فزان)، لكن هذا التيار لم يجد الأرضية أو البيئة الحاضنة لمشروعه، حيث ينظر إلى المشروع الفيدرالي على أنه مشروع لتقسيم البلاد، وفى كل الاحوال لم يكن هناك احتكام للوزن النسبي لأي من القوي المتصارعة عبر انتخابات يمكن الوثوق بها وبنتائجها.

لا تزال نفس الإشكاليات قائمة، فعلى الرغم من توحيد البرلمان الذي كان منقسمًا بين الشرق والغرب، على اعتبار أن ذلك يلائم عملية إنهاء الانقسام السياسي كعنوان للمرحلة الانتقالية الحالية تحت مسمي (الوحدة الوطنية)، إلا أن مجلس الدولة الاستشاري ينازع البرلمان فى ملفات عديدة بحكم الاتفاق السياسي السابق (الصخيرات 2016) منها ملف المناصب السيادية، بالإضافة إلى قضية القاعدة الدستورية. ومع احتدام الأزمة بين الكيانين، كانت هناك إشارة واضحة من رئاسة البرلمان بأن مجلس الدولة هو جسم استشاري يمكن الاستعانة به وفق مقتضيات الأمور وفى حدود صلاحياته، وفى المقابل يقول المجلس الأعلي الاستشاري أنه لا يحق للبرلمان الانفراد بأي من تلك الملفات، وشكل مجلس الدولة لجنة لاختيار أعضاء المناصب السياسية مقابل لجنة شكلها البرلمان، كما طعن فى اللجنة البرلمانية التي تشكلت بهدف حلحلة معضلة قانون الانتخابات، وفى الأخير لم يسفر الأمر عن جديد بشأن القاعدة الدستورية.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن رصد تنامي حضور النظام السابق، بدافع ظهور سيف الإسلام القذافي على الساحة مجدداً، وهو ما اعتبرته قوي النظام السابق الحل بالنسبة لليبيا، وتمثل هذه القوي قاعدة اجتماعية لا يمكن الاستهانة بها، بل أضيف إليه قطاع

من الناقمين على الفشل السياسي بعد مرحلة سقوط النظام السابق، وبالتالي خصمت هذه القاعدة من حصة التيارات والمكونات الأخري.

فى المحصلة الأخيرة، يمكن القول أن عملية الانتخابات فى ليبيا يتم النظر إليها حصرًا من منظور الوصول إلى الصندوق الانتخابي، ليس أكثر، وتجاهل أن العملية الانتخابية هي عملية سياسية أوسع من ذلك بكثير. كذلك من الصعوبة بمكان القول فى ظل الأجواء السياسية المشحونة فى ليبيا بشكل دائم، أنها تعكس أجواء تنافس سياسي بقدر ما تعكس صراع سياسي قررت أطرافه التصويت عبر الصندوق باعتباره آلية للحكم على نجاح طرف وفشل الأخر، ومن ثم يعاد إنتاج الصراع سريعًا، ومن اللافت أن الخريطة السياسية فى ليبيا لم تتغير، وتظل الأطراف الحالية فى المشهد هي نتائج لإعادة إنتاج مراحل الانتقال السياسي.

جاهزية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

تسعى المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا كونها الأداة المنوط بها تنظيم العملية الانتخابية للوصول خلال فترة الخمسة أشهر المتبقية إلى عتبة إجراء الانتخابات الوطنية الليبية في موعدها نهاية العام الجاري في 24 ديسمبر 2021. إلا أن هناك عددًا من الإشكاليات والقضايا الرئيسية التي تقف أمام العملية الانتخابية فيما يتعلق بالجاهزية والوجيستيات والبنى التحتية المطلوبة والأطر القانونية المتعلقة بقانون الانتخابات، والتي تتطلب العمل على معالجتها في أقرب وقت ممكن للسير بخطوات مضمونة ومنضبطة تجاه الاستحقاق الإنتخابي.

عامل الوقت: يعتبر الوقت عاملًا رئيسيًا في إنجاح العمليات الانتخابية خاصة في مناطق ما بعد الصراعات، وذلك من حيث استهداف أفضل وقت لإجراء انتخابات بعد انتهاء الصراع بفترة كافية؛ للحيلولة دون زيادة الاستقطابات وفوضى ما بعد الانتخابات[1]. وفي هذا الصدد، تقف المفوضية أمام خمسة شهور نحو الانتخابات دون استكمال كافة الترتيبات اللوجيستية والقانونية والأمنية، بما قد يؤثر على جودة الانتخابات وكفاءة المفوضية في النهوض بعملها من ناحية، وبما قد يعد استحقاقًا «مبكرًا» حين تقييم نجاحاته المرجوة من ناحية أخرى.

القاعدة الدستورية: حددت المفوضية العليا خططها وفق الإطار الزمني الذي كان بموجبه سيتم تقديم القاعدة الدستورية في الأول من يوليو، إلا أن فشل ملتقى الحوار الوطني الأخير وأفول إمكانية التوصل في الوقت الحالي إلى قاعدة دستورية ومنها إلى تشريع قانون للانتخابات، دفع المفوضية

إلى تعديل خططها على لسان رئيسها «عماد السايح»، عبر الاستباق بالمضي في عمليات تمهيدية لا تحتاج إلى قانون، مثل تحديث القواعد الانتخابية وبعض الإجراءات اللوجيستية والتدريبية(2). لكن المفوضية رهنت آمالها في إجراء الانتخابات في موعدها على استلام قانون الانتخابات في الأول من أغسطس، وبالتالي فإن الإشكالية تدور حول مدى واقعية التوصل إلى قاعدة دستورية تكون أساسًا لتشريع قانون للانتخابات وتنظيم المؤسسات المنتخَبَة وخطوات العملية في هذا الموعد، وسيناريوهات عرقلة هذا المسار.

أعضاء مجلس المفوضية: يضم مجلس المفوضية 6 أعضاء ورئيس للمجلس بموجب قانون إنشائها عام 2013(3). لكن في الوقت الراهن هناك أربعة أعضاء فقط من الأعضاء الستة الأصليين وغياب لعضوين من المجلس (4)، وبالتالي فإن آلية عمل المجلس قد تشهد مزيد من العراقيل من حيث اكتمال نصاب الاجتماعات بشرطية حضور أكثر من نصف الأعضاء، وذلك في حالة غياب فرد أو اثنين عن الاجتماعات، فضلًا عن إمكانية ظهور تحديات أمام آلية اتخاذ القرار التي تتطلب أغلبية الأصوات. ومن ناحية أخرى، فإن استبعاد إثنين من أعضاء المجلس قد يؤثر بدوره على شرعية القرارات الصادرة عنه حينما يتعلق الأمر بالجوانب القانونية لإجراء الانتخابات. كما أشارت إحدى التحليلات إلى وجود صراعات داخلية قد تطيح برئيس المفوضية «عماد السايح»، بما يتسبب في عرقلة انعقاد الانتخابات في موعدها وشغر أحد الموالين لجماعة الإخوان لمنصب رئيس المفوضية(5).

لوجيستيات الاستعداد: تتطلب عمليات إجراء الانتخابات في حالات ما بعد الصراع إلى تكاليف عالية نظرًا لانعدام البنية التحتية الأساسية والموارد اللازمة لإتمام العملية والتي تتمثل في مثلث (الأموال- القدرة البشرية- الأجهزة واللوازم اللوجيستية والبنية التحتية)، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن تكاليف الانتخابات العراقية عام 2005 تجاوزت حد 180 مليون دولار(6). وبالتالي فإن المفوضية منوط بها العمل على استكمال الإجراءات والترتيبات اللوجيستية لمراكز الاقتراع، وهي ما تشهد عددًا من الصعوبات رغم إعلان المفوضية استكمال أكثر من 80% من استعداداتها واستلامها لبعض الموارد المطلوبة للعملية. إذ تواجه ليبيا أزمات انقطاع الكهرباء وتراجع كفاءة البنية التحتية المتكاملة والكوادر البشرية وتدهور الحالة الأمنية، بالإضافة إلى ضرورة إقرار بند في الموازنة العامة لتغطية تكاليف الانتخابات. وبالتالي، فإن البند اللوجيستي رغم توزيع

عدد المراكز بشكل منظم واستكمال كافة البيانات الخاصة بها والعمل على تدريب كوادر بشرية إعلامية وقضائية وإعداد خطط للمراقبة وإرسال المعدات الانتخابية إلى مكتبي الإدارة الانتخابية في بنغازي وسبها، إلا أنه قد يشهد صعوبات جوهرية مرتبطة بالبنية التحتية الأساسية في آليات تزويد المراكز بمتطلباتها وانعكاس ذلك على مستوى جاهزية عملها بشكل كامل.

عمليات التسجيل: أعلنت المفوضية المضي في إجراء تحديث بيانات التسجيل كونها خطوة لا تحتاج لقانون، بما يشير إلى وجود إرادة لعقد الانتخابات في موعدها والإسراع في تجهيز المشهد العام وقوائم الناخبين. إلا أن نسب إقبال التسجيل شهدت إقبالًا ضعيفًا منذ إعلانها في 4 يوليو وحتى 30 يوليو الجاري لتصل إلى قرابة 320 ألف تسجيل جديد، مقارنة بتسجيلات أعوام 2013 و 2017 التي وصلت كل واحدة لحوالي مليون تسجيل ولكن إقبال مماثل لنسبة تسجيلات الانتخابات البرلمانية 2014[7]، في الوقت الذي تعتبر فيه المفوضية أن نسبة التسجيل الحالية تساوي حوالي 55% من إجمالي أعداد من لهم حق التسجيل[8]، بما يعني أن هناك أكثر من 2 مليون مواطن ليبي آخرين لم يتم تسجيلهم وهو ما لا تشير مؤشرات الإقبال على إمكانية تحقيقه.

من ناحية أخرى، ترى المفوضية العليا أن أعداد من لهم حق التصويت حوالي 4,8 مليون ليبي، في ظل وجود تضارب حول بيانات تعداد السكان بشكل رسمي، فضلًا عن إشكاليات هوية ذوي الأهلية الانتخابية إذا ما كانوا من المدنيين أم العسكرين، علاوة على انخفاض الرقم الحالي لإجمالي التسجيلات عن الرقم الصادر في أخر عملية تسجيل للناخبين في 2017 بحوالي 80 ألف ناخب[9]، وهو ما قد يدفع إلى تصاعد الشكوك في نزاهة القوائم الانتخابية والفئات المستهدفة منها وحقيقة أرقام الناخبين.

عقبات في الطريق: الملف الأمني والانتخابات الليبية القادمة

ثمة عقبات تقع في طريق إنجاز استحقاق انتخابي نزيه وباعث على الاستقرار في ليبيا، تمس صميم الملف الأمني الذي يعد من أكبر معوقات التسوية السياسية الشاملة لما له من تعقيدات جمة لا تنحصر في الدائرة المحلية فحسب، بل تصل لتقاطعات المصالح مع الفواعل الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية. ويمكن تحديد أبرز العقبات الأمنية التي تقف في طريق إنجاز المسار الانتخابي كالآتي:

معارضة ترشيح العسكريين لمنصب الرئاسة: فقبل ساعات من عقد جلسة مجلس النواب الأخيرة، في مقره بمدينة طبرق، لمناقشة مشروع قانون الانتخابات الرئاسية مباشرة من الشعب، وبحث إقرار الميزانية المالية المقترحة من حكومة الوحدة الوطنية؛ أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبية «خالد المشري» رفضه ترشح أي شخصية عسكرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة على حدٍ سواء. وزعم المشري في ندوة عقدها في طرابلس، 10 يوليو، أن هناك ضغوطات دولية شديدة للسماح بترشيح العسكريين في الانتخابات، في إشارة إلى قائد «الجيش الوطني» خليفة حفتر[10]. فيما قال المتحدث الرسمي باسم القائد العام للجيش الليبي، اللواء «أحمد المسماري»، أن «خليفة حفتر» لم يحسم قراره بشأن الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. كما تدعو التيارات المحسوبة على تنظيم الإخوان ضرورة إقصاء العسكريين من الترشح وألا يحمل المترشح جنسية ثانية. لكن «حفتر» مازال يراهن على ملتقى الحوار السياسي، واعتماده المرجعية الدستورية التي تفتح له المجال للترشح معولاً على داعميه من أعضاء الملتقى[11].

القواعد الأجنبية ومبدأ السيادة: لعل من بين التوافقات الدولية التي حظي بها مؤتمر برلين (2)، كان الاتفاق على ضرورة خروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا، لدفع عملية التسوية الشاملة. وانطلقت مواقف الدول في هذا المبدأ تحديدًا من أدبيات السيادة، مدفوعة بالتطورات الميدانية الباعثة على القلق في الميدان الليبي. حيث أشارت المبعوثة الأممية بالإنابة السابقة، ستيفاني ويليامز، أثناء افتتاح أعمال ملتقى الحوار السياسي في تونس، ديسمبر 2020، إلى وجود أكثر من 20 ألف مرتزق، ونحو 10 قواعد عسكرية في جميع أنحاء ليبيا يتم تشغيلها بصورة كلية أو جزئية من خلال قوات أجنبية[12]. فيما أشّر التحفظ التركي على البند الخامس من وثيقة مخرجات برلين (2)، عن رغبة أنقرة في استمرار تواجدها العسكري بالغرب الليبي، وقد توافق اتجاهها ذلك مع الخطاب السياسي والإعلامي لحكومة الوحدة الوطنية الليبية، الذي تحدث رئيسها عن خروج «القوات غير الشرعية» من ليبيا، في إشارة لتوافق ضمني مع السردية التركية لشرعنة خطط تواجدها العسكري في البلاد. كما دافع «خالد المشري»، عن الوجود العسكري التركي على الأراضي الليبية، وزعم في تصريحات في مايو الماضي بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية القطري لليبيا؛ أن وجود القوات العسكرية التركية في البلاد يُعد أمراً شرعياً، ويستند إلى اتفاقيات موقعة بين الحكومة التركية والحكومة الليبية السابقة. ودعا إلى التفريق بين ما وصفه بالوجود

العسكري الشرعي والآخر غير الشرعي الذي لا يمكن إخراجه من البلاد إلا بالقوة حسبما وصف. وفي أحدث زياراته لليبيا، اجتمع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا يان كوبيش، 10 يوليو الجاري، مع خليفة حفتر، والأعضاء التابعين للقيادة العامة باللجنة العسكرية المشتركة (5+5) (13). واستعرضت محادثات كوبيش وحفتر، آخر المستجدات على الساحة الليبية، كما ناقش كوبيش مع الأعضاء التابعين للقيادة العامة باللجنة العسكرية المشتركة مقررات جنيف وسبل تحقيقها بالتركيز على إجلاء القوات الأجنبية، والإسراع في إخراج المرتزقة. يأتي هذا بالتوازي مع تأكيدات قادة الجيش الوطني الليبي على ضرورة خروج كافة القوات الأجنبية ولاسيما التركية. . وفي تطور لافت أعاد الحديث على قُرب حدوث انفراجة في الأزمة، أعلنت اللجنة العسكرية المشتركة في 30 من يوليو، فتح الطريق الساحلية بين شرق ليبيا وغربها بشكل فوري وذلك بعد أكثر من عامين على إغلاقه. كما دعت اللجنة كافة الدول لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإخراج المرتزقة وفق مقررات مؤتمر برلين (1-2)، لكن مازالت خريطة السيطرة العسكرية على الأرض توشي بالكثير من المعوقات أمام توحيد المؤسسة العسكرية بشكل يفوق إعادة فتح الطرق الرابط بين شرق وغرب ليبيا. بيد أن التضارب في مفاهيم السيادة لدي الهياكل السياسية في الغرب الليبي عمل على تعطيل توحيد الرؤي والجهود بشأن تحقيق مبادئ السيادة الوطنية المتمثلة في إجلاء العناصر الأجنبية العسكرية من البلاد.

تضارب مصالح الفصائل المسلحة: تتصاعد التوترات بين الفصائل المسلحة غرب ليبيا فى الفترة الأخيرة، إذ وصلت حد الاشتباكات المباشرة وسط الأحياء السكنية لمدن وبلدات الغرب الليبي جراء الصراع على مناطق النفوذ والاستحواذ على شبكات المصالح. ولعل حصار المجلس الرئاسي الليبي من قِبل الميليشيات في طرابلس، في مايو الماضي، لما قد تثيره هذه الميليشيات من أدوار تعيق إنجاز المسار الانتخابي، بل وتهديد سلامته الأمنية (14). حيث طالبت المليشيات وقتها بإقالة وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش، واللواء حسين العائب، من رئاسة جهاز المخابرات العامة، بعد أقل من يوم من تعيين الرئاسي للأخير. بعدما استشعرت خطرهما على وجودها في المشهد الأمني والسياسي. علاوةً على تصاعد الاشتباكات بين الميليشيات وبعضها البعض، إذ شهدت شهدت مدينة الزاوية، 11 يوليو اشتباكات مسلحة بين ميليشيات تعرف بـ»الفار»، بقيادة محمد باحرون الملقب بـ»الفار»، وميليشيا «النصر» التي يقودها محمد كشلاف القصب، المعروف

بـ»إمبراطـور التهريـب»، بالقـرب مـن مصفـاة الزاويـة وجزيـرة الركينـة. واسُـتخدمت فـي تلـك الاشـتباكات، الأسـلحة المتوسـطة والثقيلـة. فـي حيـن أقدمـت الميليشـيات علـى إغـلاق الطـرق بجانـب معسـكر اليرمـوك جنوبـي العاصمـة طرابلـس، وسـط توتـر أمنـي أصبـح سـمة مـدن الغـرب فـي الأسـابيع الأخيـرة، ، فـي تكـرار لأحـداث وقعـت قبـل أيـام حينمـا هاجـم أحـد قـادة الميليشـيات المقربـة مـن «خالـد المشـري»، مدينـة العجيـلات. مـا يثيـر التسـاؤلات حول إذا ما كانت هذه الاشـتباكات قـد تُوظـف مـن قبـل الفاعليـن الإقليميين لهندسـة المشـهد الأمنـي غـرب ليبيـا وفقـاً لمصالحهـا وتباعـاً تعطيـل المسـار الانتخابـي.

التوتـر الأمنـي فـى الجنـوب الليبـي: يعيـش الجنـوب الليبـي حالـة مـن التوتـر الأمنـي المتصاعـد جـراء اسـتئناف تنظيـم داعـش لنشـاطه فـي المنطقـة الرخـوة الممتـدة امـام مدينتـي «سـبها – مـرزق»، ونجاحـه فـي شـن هجـوم انتحاري على نقطـة ارتـكاز أمنـي تابعـة للجيـش الليبـي فـي سـبها 6 يونيـو الماضـي. كمـا أعلنـت أعلنـت الغرفـة الأمنيـة المشـتركة فـي مدينـة سـبها، 11 يوليـو الجـاري، مناطـق بالجنـوب الليبـي مسـرحا لعمليـات عسـكرية يمنـع الاقتـراب منهـا. وأكـد مديـر إدارة التوجيـه المعنـوي بالجيـش الوطنـي الليبـي اللـواء خالـد المحجـوب، الإعـلان عـن منطقـة «رمـال زلاف» بالحـوض الجنوبـي منطقـة عمليـات عسـكرية لقطـع الإمـدادات عـن الجماعـات الإجراميـة والخلايـا الإرهابيـة بالمنطقـة، ولاسـيما بعدمـا تعرضـت وحـدات مـن اللـواء 128 التابـع للجيـش لهجـوم مـن قبـل 4 سـيارات مسـلحة شـمال منطقـة سـوكنة بالجفـرة وسـط ليبيـا، 8 يوليـو (15).

الخلاصـة، تمثـل النقـاط الأربعـة السـابقة معوقـات تنطلـق مـن الملـف الأمنـي لتمـس مسـار الانتخابـات المرجـوة، التـي تعتبـر حجـر الأسـاس لإنهـاء المرحلـة الانتقاليـة التـي حولـت ليبيـا لمنصـة تهديـد مكتملـة الأركان لـدول الجـوار.

مستقبل العملية السياسية الليبية في الرؤية الأممية والدولية

تشـير التحـركات الأمميـة والدوليـة بالملـف الليبـي إلـى رغبـة الفواعـل الدوليين فـي دعـم العمليـة السياسـية الجاريـة، والحيلولـة دون ارتـداد الدولـة المأزومـة إلـى مربـع الفوضـى والاقتتـال. وفـي فصـل لاحـق لجولـة برليـن 2 (يونيـو2021)، عكسـت جلسـة مجلـس الأمـن حـول ليبيـا، والتـي دعـت إليهـا فرنسـا (15يوليـو2021)، تمسـك الفواعـل الدوليين بإنجـاح العمليـة السياسـية والتسـوية الشـاملة للأزمـة، وإحبـاط مسـاعي عرقلـة اسـتحقاقات خارطـة الطريـق.

ملامح الرؤية

في ضوء الجهود والتحركات سابقة الذكر، يمكن إجمال مستقبل العملية السياسية الليبية بالرؤية الأممية والدولية في عدة نقاط، أبرزها:

أولًا: إجراء الانتخابات العامة في موعدها: ترى الأطراف الدولية تلك الخطوة متطلبًا أساسيًا لإنتاج شرعية جديدة من شأنها إنهاء الشرعيات المتقاطعة بالبلاد، وربما تجديد دماء الأجسام السياسية وتجاوز ما وصفته المبعوثة الأممية السابقة بـ «صراع الديناصورات». أضف إلى ذلك أن تتمسك بكونها انتخابات تشريعية ورئاسية، ما يعني رفض محاولات تأجيل أيًا منها لصالح تقديم عملية التصويت على الدستور.

ثانيًا: إيجاد بدائل لتجاوز محاولات عرقلة الانتقال: نجحت البعثة الأممية في الاحتفاظ بهوامش حرة للحركة بين مجموعة الأجسام المناط بها إنجاز متطلبات الاستحقاق الانتخابي، فملتقى الحوار السياسي وما انبثق عنه من لجان، قانونية واستشارية وتوافقية، بالإضافة لمجلس النواب، أصبحت كيانات بمقدورها -حال التفاهم- وضع القاعدة الدستورية والتشريعات المنظمة للانتخابات، إذا ما تعثرت الأخرى في انجاز مهامها.

ثالثًا: فرض عقوبات على معرقلي المسار السياسي: أكدت إحاطات وكلمات المشاركين بجلسة مجلس الأمن، وخاصةً «يان كوبيش» المبعوث الأممي إلى ليبيا، أن المسار السياسي قد يتداعى حال استمرار محاولات عرقلته أو حال ظلت المسارات الأخرى بذات الجمود، ولعل هذا التخوف كان المحرك الرئيسي لتأكيد المجلس في بيانه على أن «التدابير المنصوص عليها بالقرار 1970 (لسنة 2011) ستتضمن عقوبات على معوقي العملية السياسية، كما ستشمل من تورط في عرقلة أو المساومة على إجراء الانتخابات».

اليوم التالي: تقود المواقف الدولية والتحركات الأممية الأخيرة لطرح عدة مسارات مستقبلية لتطور العملية السياسية في ليبيا، تتحدد بشكل رئيسي بين انتظام العملية السياسية الليبية مع الرؤية الدولية، أو الارتداد الليبي عن خارطة الطريق الأممية، ونستعرض تاليًا أبرز معطيات كلا المسارين والمتطلبات الضرورية للتعامل معهما دوليًا.

انتظام العملية السياسية مع الرؤية الدولية: يرتبط هذا المسار بإحباط مساعي عرقلة الانتخابات العامة (تشريعية ورئاسية) وعقدها في ديسمبر المُقبل، وإنجاز القاعدة الدستورية والتشريعات اللازمة عبر ملتقى الحوار ومجلس النواب. وهو ما يعني

ضغطًا دوليًا أكبر لإنجاح هذا الاستحقاق الهام، والتصدي لأية محاولات للخروج عن خارطة الطريق. وبشكل أساسي، سيتطلب انتظام العملية السياسية جهدًا موازيًا على صعيد المسار العسكري، حيث يظل عاملًا ذا تأثير كبير على كافة نواحي جهود التسوية الشاملة، وربما تكون أولى الخطوات نشر فرق المراقبة الأممية ورصد وقف إطلاق النار، مع تأجيل عمليات تسريح ودمج المجموعات المسلحة إلى ما بعد الانتخابات.

الارتداد الليبي عن خارطة الطريق الأممية: يتعلق هذا المسار بمواصلة بعض الأطراف إثارة الإشكاليات المُعطلة للعملية السياسية، وانعكاس صراع الإرادات سلبًا على تخطي المرحلة الانتقالية الراهنة، ما قد يصل لإعادة إشعال المواجهات الميدانية. وسيقود ذلك إلى تدخل دولي وأممي لإنقاذ ما تم إنجازه مسبقًا، وسيفعل مجلس الأمن عقوباته ضد المتورطين في إفشال المسار السياسي. وسيضع اتجاه ليبيا نحو هذا المسار الفواعل الدولية أمام ضرورة ملحة لإنهاء وجود مجموعات المرتزقة والقوات الأجنبية؛ لقطع الطريق على دفع البلاد الى مستنقع الاضطراب والاقتتال.

وفي الأخير، يمكن القول إن مستقبل العملية السياسية الليبية في الرؤية الأممية والدولية يتبلور في كونه مسارًا يحظى بدعم مكثف لإنجاز الاستحقاقات التي تفاهم الليبيون عليها وترجمتها خارطة الطريق الأممية. وأن المجتمع الدولي سيتجه لإحباط كافة مساعي التعطيل والتأجيل، والمساومات المهددة لإنجاح تلك الاستحقاقات، وهو ما يتصل بما يثار من إشكاليات أخرى بالمسار العسكري، مثل فتح الطريق الساحلي وانتهاك وقف إطلاق النار، ما يعني أن الفواعل الداخلية الليبية ستكون بحاجة لإعادة النظر في تحركاتها لتفادي التحييد من المشهد أو الاندراج تحت قائمة المعرقلين.

المصادر

1- Heleta, S. Elections in Sudan: Chaos before stability, 2010, Available at https://bit.ly/2T6uHsT.

2- مصاعب تبرز خلال الإعداد للانتخابات الليبية... بداية النهاية؟، Deutsche Welle، 5 يوليو 2021، متاح على الرابط التالي https://p.dw.com/p/3w4O6.

3- قانون رقم (8) لسنة 2013 في شأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3yNhWCK.

4- المفوضية العليا للانتخابات، تكوين المجلس، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3xGRafo .

5- مفوضية الانتخابات الليبية تستعد للاقتراع.. وخبراء يشككون، سكاي نيوز، 9 يونيو 2021، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/2UCVEVz.

6- Dutton, Laura A., Evaluating the criteria for successful elections in post-conflict countries: a case study including Iraq, Sierra Leone, and Bosnia and Herzegovina, MA Thesis, Indiana University, USA, 2014.

7- المفوضية العليا للانتخابات، إحصائية المسجلين، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3C1oRuv

8- المفوضية العليا للانتخابات، إحصائيات تسجيل الناخبين، 30 يوليو 2021، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3xfbmE1

9- المفوضية العليا للانتخابات، إحصائية المسجلين، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3xFizhw.

10- «النواب» الليبي يؤجل مجدداً حسم ميزانية الحكومة، الشرق الأوسط اللندنية، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3ASfCw6.

11- ليبيا: من المسؤول عن فشل حوار جنيف؟، البي بي سي، متاح على الرابط التالي https://bbc.in/3xAqZqu .

12- ستيفاني ويليامز ليبيا بها 10 قواعد أجنبية و20 ألفاً بين قوات اجنبية ومرتزقة، وكالة الأناضول، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3xElZQE.

13- حفتر يلتقي مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، جريدة الشروق المصرية، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3hEo0rH.

14- اشتباكات مسلحة في مدينة الزاوية، بوابة إفريقيا الإخبارية، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/36APibS.

15- Blast kills two at southern Libya checkpoint, reuters, Available at https://reut.rs/3wCAggC.